الأنباء
الاربعاء 8 فبراير 2017

وفاة والدة سمير جعجع

بيروت: أعلن امس عن وفاة والدة رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع السيدة ماري حبيب جعجع. وستوارى الثرى بعد ظهر اليوم الأربعاء في بشري. وتقبل التعازي في كاتدرائية مارسابا بشري يومي الخميس والجمعة، ويومي السبت والأحد في مقر القوات اللبنانية في معراب.

مجلس الوزراء يناقش الموازنة اليوم دون سلسلة الرواتب

دعوات لكبح الاحتدام و التشنجات وقانون «الميقاتي» يتقدم مجدداً

بيروت ـ عمر حبنجر

الاحتدام السياسي في لبنان مستمر في التصاعد، حول قانون الانتخابات، وربما حول الموازنة العامة اليوم، الى حد مناشدة وزير الداخلية نهاد المشنوق للرئيس ميشال عون التدخل لخفض منسوب التشنجات المتفاقمة، ومتمنيا عليه مراجعة بعض المواقف. في المقابل، طرح وزير العدل سليم جريصاتي المحسوب على رئاسة الجمهورية مسألة بالغة الحساسية تمثلت في اقتراحه اخضاع اجهزة الرقابة الحكومية الى رئيس الجمهورية لتمكينه من تنفيذ ما وعد به في خطاب القسم من قضاء على الفساد المعشعش في شرايين الدولة، وهو ما يتطلب تعديلا دستوريا كون ادارة الرقابة من صلاحية الحكومة ورئيسها بموجب دستور الطائف. بيد ان رئيس الحكومة سعد الحريري لا يرى الصورة بهذه القتامة، وهو ابلغ وفد المجلس الاعلى للروم الكاثوليك برئاسة الوزير ميشال فرعون اننا اصبحنا في الشوط الاخير من الاتفاق على قانون انتخابات جديد، مشددا على انه متفق مع رئيس الجمهورية وعلى تواصل مفتوح معه ومطمئنا الى انه لا انقسام بعد اليوم على مستوى الحكم. ويبدو ان اتصالات بعيدة عن الضوء تجري في سبيل تكوين قانون انتخابات مختلط جديد بين النسبي والاكثري، ويراعي خصوصية جبل لبنان وهواجس النائب وليد جنبلاط. وبين المشاريع المعاد طرحها قانون حكومة نجيب ميقاتي القائم على النسبية بالكامل، وعلى اساس 13 دائرة انتخابية مع امكانية زيادة عدد الدوائر الى 16 مراعاة لجنبلاط، ويقال ان الرئيس عون موافق على هذه الصيغة، وتجري اتصالات لإقناع الرئيس سعد الحريري بها، وهو الذي مازال على خط القانون المختلط مع رئيس القوات اللبنانية د.سمير جعجع كما رسمت بنوده بين المستقبل والقوات والتقدمي الاشتراكي مع بعض التعديلات. في المقابل، يتمسك النائب وليد جنبلاط بالقانون القديم (الستين) القائم على النظام الاكثري مع افساح المجال لتعديله، وتقول مصادر لـ «الأنباء» ان جنبلاط اقنع اكثر من موقع سياسي ان قانون الستين معدلا يمكن ان يخفف من خسائرهم الانتخابية كل في الدائرة المهدد بخسارة تمثيلها، بينما خسائرهم مع النسبي ستكون اكبر. من ناحيته، ينقل زوار رئيس المجلس النيابي نبيه بري عنه انه في حال تعطل التفاهم فهو سيقود معركة التطبيق الكامل والفوري لاتفاق الطائف بكل بنوده وعلى رأسها تأليف الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية واجراء الانتخابات خارج القيد الطائفي وانشاء مجلس شيوخ يحصر فيه التمثيل الطائفي والمذهبي.

في غضون ذلك، ينعقد مجلس الوزراء في جلسته الاسبوعية اليوم وعلى جدول اعماله مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2017، ويقول وزير الاقتصاد رائد خوري ردا على سؤال ان سلسلة رتب ورواتب الموظفين لن تطرح مع مشروع الموازنة تجنبا للمزيد من الضرائب تغطية لها، وتوقع ترحيل السلسلة الى مرحلة اخرى بسبب رفض الرئيس عون فرض المزيد من الضرائب قبل تصحيح اوضاع المؤسسات الخدماتية.

الوزير ثامر السبهان خلال جولة سياحية في وسط بيروت حيث التقى الرئيس سعد الحريري في ساحة النجمة بعد مغادرته جلسة المساءلة لحكومته (محمودالطويل)

بري يلوّح بالعودة إلى التطبيق الكامل لاتفاق الطائف

زيارة السبهان: ترجمة القمة اللبنانية ـ السعودية أم استعداد لـ «مرحلة ترامب»؟!

زيارة الموفد السعودي الخاص الوزير ثامر السبهان الى بيروت، وهي الثانية له في أقل من أربعة أشهر، تندرج في إطار الترجمة التنفيذية لنتائج القمة اللبنانية السعودية وزيارة الرئيس ميشال عون الى الرياض. وأظهرت زيارة السبهان أن هناك ترجمة عملية مباشرة على صعيدين:

● الأول: ديبلوماسي يتمثل في رفع مستوى التمثيل الديبلوماسي السعودي في لبنان وإعادته الى مستوى سفير بعد شغور المركز بمغادرة السفير علي عواض عسيري وتسلم القائم بالأعمال وليد بخاري مكانه، وقد أبلغ السبهان الى المسؤولين اللبنانيين أن المملكة ستعين سفيرا جديدا لم يعرف اسمه، كما لم يعرف ما إذا كان البخاري سيرفع الى رتبة سفير، لكن علم أن السفير الجديد سيكون سفيرا فوق العادة بناء لرغبة ملكية، وهو تصنيف سعودي لا يطبق إلا في العواصم المميزة.

● الثاني: عودة السياح السعوديين ترجمة لقرار رفع الحظر عن السفر الى لبنان، وفي هذا الإطار ستكون زيادة لرحلات الطيران السعودية لبيروت وستعمل السعودية على تشجيع عودة رعاياها، لكن الأمر يقتصر حاليا وحتى إشعار آخر على السياح دون المستثمرين. أما في الترجمة غير الفورية، وستخضع لمشاورات ومحادثات لاحقة، فيأتي موضوع عالق يتعلق بالهبة السعودية العسكرية غير المطروحة حاليا على الأقل، وقد فسر الجانب السعودي للجانب اللبناني خلال الزيارة وفي اتصالات سابقة صعوبة عودة الهبة اليوم، لكن عدم إعادتها لا يعني عدم مساعدة لبنان وجيشه تحديدا. وفي هذا الإطار، أشارت مصادر الى أن موضوع المساعدات العسكرية للجيش ستوضع موضع البحث العملي قريبا من خلال طلب ترتيب لقاء لكل من وزيري الخارجية والدفاع جبران باسيل ويعقوب الصراف مع ولي ولي العهد وزير الدفاع السعودي الأمير محمد بن سلمان للبحث في حاجات الجيش والآلية المناسبة لتقديم المساعدات إليه.

مصادر سياسية مطلعة على أجواء الزيارة تكشف أن زيارة الموفد السعودي تجاوزت مسألة متابعة نتائج زيارة عون الى المملكة، وأن البحث مع كبار المسؤولين اللبنانيين، وتحديدا رئيس الجمهورية، تناول الأوضاع الإقليمية والدولية والمستجدات في ظل الإدارة الأميركية الجديدة، والنقاش تطرق الى الوضع في سورية في سياق الحديث عن تداعيات أزمتها على لبنان اقتصاديا بسبب العدد الكبير للنازحين السوريين إليه، كما تطرق الحديث الى القمة العربية المزمع عقدها في الأردن في مارس المقبل وأهمية تعزيز التضامن العربي ووحدة الموقف خلالها.

مصادر مقربة من بعبدا لـ «الأنباء»: ما يهم الرئيس قانون يؤمن التمثيل الصحيح وعدم التمديد للمجلس

بيروت - داود رمال

في خضم الجدل الدائر حول قانون الانتخابات النيابية في لبنان، والتحليلات حول مواقف الأفرقاء السياسيين، تبقى الأنظار موجهة الى ما يصدر عن رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الذي اعلن مواقف واضحة كررها تباعا وهي لا تحتمل اي تأويل. وفي هذا السياق، يقول مصدر مقرب من رئاسة الجمهورية لـ«الأنباء» ان الأمر «في غاية البساطة، فإن رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ملتزم بخطاب القسم لجهة اجراء الانتخابات النيابية على أساس قانون جديد».

وأضاف: «بنتيجة الاتصالات والنقاش والمواقف المعلنة تبين ان هناك ثلاثة اتجاهات تتحكم بمواقف الأفرقاء من قانون الانتخاب:

فريق اعلن بصراحة انه مع تغيير القانون واجراء الانتخابات وفق قانون جديد.

فريق طرح النسبية الشاملة وفق دوائر موسعة أو لبنان دائرة انتخابية واحدة، لكنه بقي منفتحا على اي طرح وفاقي.

فريق رفض تغيير القانون وطالب بالإبقاء على الأكثري وفق القانون القائم مع الانفتاح على تحسين معين. وفي مجلس النواب اكثر من 17 اقتراح مشروع قانون تتضمن صيغ وقواعد مختلفة». وكشف «ان الرئيس عون شرح لكل من راجعه وزاره لماذا ينادي بالنسبية، وأكد للجميع ان ما يعنيه أمرين، الاول اجراء الانتخابات النيابية وفق قانون عادل يؤمن التمثيل الصحيح ويعبر عن حقيقة التمثيل، والثاني عدم التمديد للمجلس النيابي، وكل ما يتعارض مع هاتين الثابتتين فهو ضده، وإذا توافقت الكتل السياسية على أي مشروع قانون يحقق العدالة فإن رئيس الجمهورية لن يكون عائقا». وأضاف: «ان الكرة ليست في ملعب الرئيس عون، وهي تصبح في ملعبه اذا توافق الجميع على قانون عادل وهو عارض وأعاق السير به. وأشار المصدر الى انه «في ظل الكلام الذي تحدث عن أن الرئيس عون يؤيد صيغة مشروع قانون حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، لا بد من الإيضاح ان رئيس الجمهورية يريد صيغة تحقق التمثيل الشعبي الحقيقي، وبعد استبعاد كل الصيغ الأخرى طرحت صيغة موجودة في مجلس النواب وهي مشروع القانون الذي سبق وأرسلته حكومة ميقاتي ولم تسترده حكومة الرئيس تمام سلام ولا الحكومة الحالية، وهناك كلام حولها، ولا مشكلة لدى الرئيس مع اي صيغة، لان المهم ان يتم التوافق على صيغة تؤمن التمثيل الصحيح».

«دستورية وقانونية» الاستفتاء الشعبي

بيروت: الرئيس ميشال عون مهتم جدا بمسألة القانون الجديد للانتخابات الذي ورد في خطاب القسم وفي خطابه أمام السلك الديبلوماسي، وهو لن يألو جهدا في الوصول إليه، وهو يعتمد كل وسائل الضغط السياسي بدءا من التحذير من الفراغ الذي يظل أفضل من التمديد وانتخابات على أساس الستين، وصولا الى التلويح باللجوء الى الاستفتاء الشعبي. وجاءت هذه الخطوة بعد وصول المفاوضات والنقاشات حول قانون انتخابات جديد الى ما يشبه «الطريق المسدود» والدوران في حلقة مفرغة، هذه الخطوة يريد من ورائها الرئيس ميشال عون، مثل خطوة التحذير من الفراغ، حث القوى والقيادات السياسية على وضع قانون جديد ووضع حد لحال التسويف والتأجيل الممتدة منذ سنوات، وعدم تفويت فرصة سانحة في بداية العهد الجديد الذي جاء على أساس تسوية سياسية. وترى مصادر في تكتل الإصلاح والتغيير أنه من الناحية الدستورية لا شيء يمنع حصول الاستفتاء. فعندما لا يكون هناك في النص شيء يمنع الاستفتاء، فهذا يعني إمكانية حصوله. ويجب أخذ موقف رئيس الجمهورية ببعده السياسي أكثر من بعده الدستوري، وأن هدفه معرفة موقف الأكثرية الشعبية. مقابل هذه التوضيحات، برزت تحفظات لدى أوساط سياسية، خصوصا أن طرح رئيس الجمهورية غير مألوف محليا، بحيث لم يجر في تاريخ لبنان أي استفتاء. ويرى أصحاب هذا الرأي أن دون استفتاء الشعب عقبات وموانع أبرزها:

● أنه ليس في الدستور ما يجيز إجراء مثل هذا الاستفتاء على شأن من هذا النوع، سواء على مستوى رئاسة الجمهورية أومجلس النواب أو مجلس الوزراء.

● ليس من صلاحية رئاسة الجمهورية الدستورية أو القانونية الدعوة الى إجراء مثل هذا الاستفتاء، ولكن إجراءه ممكن في حال إقرار قانون خاص يصدره مجلس النواب، ومثل هذا القانون غير موجود الآن.

● إجراء الاستفتاء يعني تجاوز المجلس الحالي وتبديل قواعد اللعبة الدستورية، وتحويل لبنان تدريجيا الى نظام رئاسي.

وفي هذا الإطار، تشير مصادر قانونية ردا على القول إن مجلس النواب يحق له إقرار قانون يسمح بإجراء استفتاء الى أن هذا الأمر يستتبع تنازل مجلس النواب عن سلطته التشريعية وتفويضها لجهة أخرى. وهذا لا يجوز دون نص دستوري صريح يسمح لمجلس النواب بذلك.وخلاصة البحث بحسب هذه المصادر:

● لا يجوز إجراء استفتاء ملزم في لبنان وفقا للواقع الدستوري.

● يجوز لمجلس النواب السماح بإجراء استفتاء استشاري غير ملزم قانونا بنتائجه، علما أن ذلك لا يقلل من أهمية هذا الحدث من الناحية السياسية، كون الشرعية التي تنجم عن موافقة الشعب على نص محدد يشكل ضغطا سياسيا كبيرا على النواب كي يحولوا الرأي الذي أبداه الشعب في الاستفتاء الى نص يتمتع بقوة القانون.

● إن إجراء استفتاء تشريعي ملزم يتطلب تعديلا للدستور.

بدأ مسيرته في الإذاعة الكويتية

عون يقلّد الفنان إيلي شويري وسام الأرز الوطني

بيروت ـ داود رمال

في بادرة تكريم خاصة بأحد رواد الفن اللبناني الأصيل، الذي تنوع عطاؤه صوتا والحانا وقصائد واناشيد وطنية، من هياكل بعلبك والارز الى الدول العربية ومنها الى مسارح العالم، قلد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، الفنان ايلي شويري وسام الأرز الوطني من رتبة كومندور، في حفل اقيم بالقصر الجمهوري في بعبدا، وذلك تقديرا لعطائه المميز على مدى نصف قرن، حيث بنى لنفسه عمارة من اجمل التجارب الفنية الغنية والاصيلة، في زمن الكبار.

والفنان ايلي شويري من مواليد العام 1939 في بيروت، بدأ مسيرته الفنية في الفرقة الغنائية للاذاعة الكويتية مع انطلاقتها، قبل ان يعود الى لبنان وينتسب الى الاذاعة اللبنانية ويعمل مع روميو لحود وفرقة الانوار ومن ثم مع الاخوين رحباني في كل مسرحياتهما مع السيدة فيروز، كما في مسرحيات للسيدة صباح ويخط لنفسه طريقا خاصا الى اليوم.

الرئيس ميشال عون يقلد الفنان إيلي شويري وسام الارز الوطني (محمود الطويل)

وبعد تقليد الوسام، القى المحتفى به الفنان شويري كلمة جاء فيها «كنت دائما عندما يسألونني اذا ما كان لدي من عمل جديد اعددته للجيش ام للعهد، اجيبهم بان حياتي كلها وعطائي كله، بقدر ما منحني الرب من مواهب، هما اكراما لعيون هذه الارض وهذه الدولة وهذا الوطن».

وقال «ان وسام الارز اليوم هو عيد لكل الاغاني التي غنيتها. واني اشكر من عاد وقربني من الارز، اشكر فخامة رئيس بلادي واقول له: الف شكر، اطال الله بعمرك وعمر هذا البلد، مع الدعاء ان يشهد على ايامك العز والفرح والبحبوحة».

بعدها، القى الرئيس عون كلمة في المحتفى به، قال فيها «كل تكريم لفنان من لبنان هو اعادة خلق لهوية هذا الوطن الأصيلة، فكيف إذا كنا اليوم في حضرة نسيم من نسائم بعلبك، ولحن محفور في الوجدان الوطني والشعبي، وقصيدة مشبعة بالعنفوان، وصوت يختزن حنين الماضي في خواب من تراث».

اضاف «شكرا لك أيها الفنان الكبير ايلي شويري، لأنه بتكريمك منحتنا فرصة الإضاءة على وجه لبنان المشع، وسط المصاعب والتحديات التي تشغلنا وتشغل الشعب اللبناني عن الأنوار الكثيرة التي ما زالت تتدفق من أعماق أبنائه، وتجعل منه شعبا عظيما قادرا على اجتراح حياة أفضل».

مكلف بمراقبة منزل الحريري

توقيف موظف بسوليدير يعمل لحساب «داعش»

بيروت ـ يوسف دياب

علّق وزير الداخلية نهاد المشنوق على إحباط المديرية العامة للأمن العام لمخطط إرهابي وتوقيف مشتبه بهما بالتعامل مع داعش احدهما لبناني يعمل في سوليدير، بالقول: «ان الأمن العام نفذ عملية استباقية أحبطت عملا إرهابيا»، مشيرا إلى أن الموقوفين أحيلا الى القضاء العسكري منذ أكثر من عشرة أيام. وتبين أن عملية التوقيف حصلت في 10 من يناير، وقد أحيلا إلى المحكمة العسكرية في25 من الشهر نفسه.

والموقوف من أهالي مدينة صيدا، اعترف بأن شخصا في مخيم عين الحلوة جنده لمصلحة التنظيم، وعلمت «الأنباء» أن الموقوف يدعى مصطفى الصفدي، وقد أوقف معه شخص فلسطيني ويجري البحث عن ثلاثة فلسطينيين آخرين. والصفدي مسؤول عن مراقبة كاميرات شركة سوليدير في بيروت، وانه كان مكلفا بجمع معلومات عن مداخل ومخارج «بيت الوسط» منزل رئيس الحكومة سعد الحريري، فضلا عن جمع المعلومات عن مواكب الشخصيات والمواقع الاقتصادية والسياحية في وسط بيروت، وفق معلومات صحيفة «الأخبار».

جنبلاط ضد «الاستفتاء»

تقول أوساط سياسية قريبة من المختارة إن طرح الاستفتاء الشعبي لا يمكن أن يعمر كثيرا، فلبنان ليس نظاما رئاسيا، والاستفتاء يمثل تجاوزا لمجلس النواب، وإجراؤه يفتح باب التعدي على التوازنات الطائفية من باب فرض رأي أكثرية عددية على أقلية، أو تهميش رأي طوائف بالكامل على قاعدة الأكثرية العددية. والأفضل للبلاد وللعهد أن يخفف الطروحات التصادمية لأن أي خلاف كبير سيرتد سلبا على العهد والتسوية التي بموجبها جرى انتخاب ميشال عون رئيسا. أما طرح الفراغ فإنه سابق لأوانه، وهناك متسع من الوقت أمام الحكومة والقوى السياسية للتوصل إلى توافق حول قانون جديد للانتخاب، قبل نهاية الولاية في العشرين من يونيو المقبل. ولو سلمنا جدلا باستمرار المأزق إلى حينه، فإن مجلس النواب سيكون مدعوا إلى الاجتماع والتمديد لنفسه مرة جديدة. إذن مطلوب من رئيس الجمهورية ان يقوم بمبادرة ايجابية، لا أن يلجأ إلى توزيع المواقف اليومية التي يستشف منها تصعيد ما.

تفسيران لردة فعل جنبلاط وتصعيده:

1 ـ تفسير يعتبر أن ما يعلنه جنبلاط من مواقف ورفع سقف مطالبه هو أبعد من الانتخابات والقوانين المطروحة، فهو يعتبر نفسه أصبح مهمشا لاسيما من قبل رئيس الجمهورية وفريقه، ويرى أن ذلك بدا واضحا من خلال موضوع النفط، وسبق ذلك خلال تشكيل الحكومة حيث لم ينل حصة وازنة تليق بموقعه السياسي بعد تنازله عن عدد من الحقائب لصالح غيره من القوى ولتسهيل ولادة الحكومة، مما ترك عنده نوعا من الاستياء والمرارة. من هنا فإنه يرى بقانون الانتخابات حجة للمعارضة.

2 ـ مصادر سياسية ترصد موقع لبنان ضمن تفاعلات الموقف الدولي المستجد مع سياسات ترامب الجديدة في المنطقة تعتبر أن كلام النائب وليد جنبلاط الذي حدد فيه سقفه السياسي من قانون الانتخاب، لم يأت في توقيته المتأخر إلا بعد استطلاع خارجي أجرته المختارة للمرحلة الدولية الجديدة في المنطقة.

وتقول هذه المصادر إن جنبلاط تأكد من أن الغرب يؤيد إجراء الانتخابات النيابية في موعدها، بغض النظر عن القانون الانتخابي الذي سيعتمد فيها. وتكشف أن ما يهم واشنطن ومعها بريطانيا، هو ألا يسود فراغ سياسي في لبنان من أي نوع كان، خشية من أن يؤدي إلى جعل ساحته مكشوفة لحزب الله الذاهب إلى مواجهة إقليمية جديدة في إطار عودة السخونة في العلاقات الإيرانية ـ الأميركية إلى مربعها الأول السابق لتوقيع الاتفاق النووي.

يُصر أصحاب هذه النظرية الذين يقولون إن لديهم معلومات خارجية حولها، على أن الأكثر ترجيحا هو أن تجرى الانتخابات النيابية اللبنانية في موعدها، وأن جنبلاط غامر في إعلان سقفه السياسي في شأن قانون الستين، نتيجة تأكده من أن فرص «مناورة العهد للعب على أعصاب القوى السياسية الداخلية» لدفعها إلى تبني النسبية لا تحظى بتشجيع دولي، بل هي ستلقى معارضة دولية، لاعتبارات خارجية تخص موقع لبنان داخل وقائع هجمة ترامب على النفوذ الإيراني في المنطقة.